



النسوية والمساواة الثامنة بين المرأة والرجل

نساء الانتفاضة

العدد 93 آذار (مارس) 2022

القانون في خدمة الذكورية قوانين «٤٠٩-١٢٨» نموذجاً

طارق فتحي

على أحدهما اعتداء افضى الى الموت او الى عاهة مستديمة ولا يجوز استعمال حق الدفاع الشرعي ضد من يستفيد من هذا العذر ولا تطبق ضده احكام الظروف المشددة).

هذا النص القانوني يشير بشكل واضح الى تثبيت دعائم قيم ذكورية تامة، فهو لم يقل «تعاقب بالحبس»، فالفاعل «الزنا» تركبه المرأة فقط، أي ان المرأة اذا وجدت زوجها في فراش امرأة أخرى فلا يحق لها ان تفعل شيئاً، اما هي فيقع عليها العقاب الأقصى والاقصى «القتل»، اما الفاعل «الرجل» فأن عقوبته خفيفة جداً، بل انها لا ترقى حتى لمستوى جريمة سرقة، ورغم هذه العقوبة المخففة فأن المشرع «الذكوري» وجد لهذا القاتل الخلاص في المادة 128 من قانون العقوبات فيما يسمى «الاعذار القانونية» التي تنص: ((الاعذار أما تكون معفية من العقوبة أو مخففة لها ولا عذر إلا في الاحوال التي يعينها القانون وفيما عدا هذه الاحوال يكون عذراً مخففا ارتكاب الجريمة لبواعث شريفة أو بناء على استفزاز خطير من المجني عليه بغير حق)) انه يمنحه هوية آمنة، بل انه اشبه ما يبارك له فعلته.

هذه المواد القانونية ترسخ من فهم ان المرأة موضوع وليست ذات، تبقي من «قوامة» الرجل، تلغي كينونة المرأة تماماً: حتى اللغة المستخدمة في نصية هذه المواد هي لغة دينية «زنا»، وهو ما يتسق بشكل تام مع شكل السلطات المتعاقبة، وهذه اللغة تعد أيضاً من اليات خطاب السلطة القوية والفعالة، التي يكسبها «الشرعية» داخل المجتمع.

ان القانون هو: ((الشكل الجوهري لخطاب «فعال»، قادر بحكم اشتغاله على ان ينتج اثره: لن يكون تجاوزاً القول بأنه يخلق العالم الاجتماعي، شرط ان نتذكر فحسب ان هذا العالم هو الذي يخلق القانون)) كما يقول عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو.

من المعروف ان القوانين تضعها وتشرعها القوى المسيطرة، فهي من يكون لها السطوة في فرض هذا القانون او ذاك، أي ان القوانين هي انعكاس لعلاقات القوة الاجتماعية القائمة، وهي المعبر عن مصالح هذه القوى المسيطرة، بالتالي فهي تقاتل في سبيل حماية هذه القوانين، وتراها تقف بحزم امام دعوات تغيير او تعديل هذا النص القانوني او ذاك.

قداسة القانون لا تأتي من كونه عادل او مميز او متفق عليه، بل من كونه يحافظ على نمط سائد من العلاقات، فيها يضمن بقاء شكل السلطة ويحميها، ويرسخ التقسيم الاجتماعي في كل مناحي الحياة وجوانبها ويؤيده، لهذا فأن محتوى «جوهر» السلطة باق كما هو كقوة قمعية، المتغير الوحيد هو شكلها، فهي تنتقل من شكل لآخر، ديموقراطي، لبرالي، ثيوقراطي، الخ.

لنأخذ القوانين المحافظة على نمط محدد من الحياة الاجتماعية كمثال، والتي من خلالها نستطيع تلمس «الاساس الخفي للسلطة»: المادة 409 من قانون العقوبات، تنص على (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات من فاجأ زوجته او احدى محارمه في حال تلبسها بالزنا او وجودها في فراش واحد مع شريكها فقتلها في الحال او قتل أحدهما او اعتدى عليهما او

العنف أداة للمراقبة الاجتماعية المتأصلة في الاضطهاد ضد العصيان و التمرد النسائي

جميلة سعدون



على مدى الأربعين سنة الماضية انقسمت الحركة النسائية الى تيار يدافع على مناهضة العنف كرافعة للارتقاء بأوضاع النساء و تيار اخر يناضل من اجل المساواة بين الجنسين يبدو في الوهلة الاولى غياب التعارض بين التيارين، ومع ذلك برز توجهاً متعارضاً وتفسيرات نظرية مختلفة لوظيفة العنف داخل العلاقات الجنسية والاجتماعية برز التيار الاول ونجح في ضخ التشريعات المحلية بإصلاحات مناهضة للعنف ودفع الامم المتحدة الى إصدار اتفاقيات تتعلق بهذا الموضوع خاصة بعد مؤتمر بيجين برزت في كنف هذا التيار مدافعات عن تأديب الرجال درء لتقليص العنف الذي تتعرض له الفئات الهشة مع التركيز على الدعارة والاتجار في الرقيق الابيض وفي أجساد النساء ارتكز هذا التيار على عقد تحالفات حكومية ليتحول بشكل تدريجي الى تيار نسوي حكومي في انعزال تام عن النضال الكفاحي

وبين المطالبة بالمساواة والحقوق الشاملة .

اما العنف الجنسي فهو حماية لعلاقات الاضطهاد واختزاله في تعرض الفئات الهشة من النساء لعنف الرجال هو حجب للوظيفة السياسية الموكولة للهيمنة الذكورية ولسيطرة الرجال على النساء ومعاقبة للنساء لدرأ أي عصيان او تمرد . فمجرد الاعلان عن الاستقلالية او محاولة تجسيدها هو اعلان عن حرب باعتبار هذا تعد على السلطة الذكورية و حرية الانجاب والحرية الجنسية والاقتصادية انتهاك قانوني وجب العقاب عليه

اما التيار الحقوقي فقد دافع على تطبيق القوانين ومناهضة العنف والاحتياال والإكراه و الحق في الاجهاض وحق النساء في السفر كما دافع على مناهضة العنف المؤسسي والاتجار في النساء والاغتصاب والاختطاف عمل هذا التيار على نسج تحالفات مع المهاجرات السريات وعاملات الجنس والفئات المهمشة بهذا وجدت الحركة النسائية نفسها خلال العقود الماضية بين أهداف اصلاحية، ليبرالية مستمدة من الواقعية المقيتة

